



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية
HCCAF

تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية
محمد المنصف المرزوقي

ندوة

نحو إصلاح منظومة الرقابة الإدارية والمالية في تونس
لتفعيل دورها في مقاومة الفساد

نزل أفريقيا، تونس، 11 جوان 2013

كلمة سيادة رئيس الجمهورية محمد المنصف المرزوقي

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

السيد سليم بن حميدان، وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية،

السيد رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية،

السادة الحضور الكرام،

تواتر الحديث عن آليات مكافحة الفساد، لكننا نتقدم ببطء ونحقق نتائج محدودة. هذا ما يلاحظه الجميع، ويؤكد أنه تأخر ترتيب تونس في مؤشر مدركات الفساد الذي تضعه منظمة الشفافية الدولية. ونحن مقبلون على تنظيم مؤتمر هذه المنظمة والمجلس الدولي لمكافحة الفساد خلا السنة المقبلة. فماذا قدمنا لبلادنا وماذا سنقدم للعالم بعد عام من الآن؟

لقد بينت التجربة أن مقاومة الفساد جهد مستمر، لأن السلوكيات الفاسدة كالأعشاب الضارة، كلما قطعها اكتشفت أن جذورها تتمدد وتتفرع في الأرض وتبحث عن منافذ أخرى للبقاء على قيد الحياة. يجب أن يعمل الجميع بلا كلل ولا ملل على إعادة قطع هذه الكائنات الطفيلية ونبش جذورها وتعريضها وقطع منافذ الحياة عليها، وإلا فإنها قادرة على إعادة التأقلم بسرعة مع كل واقع جديد، وقد يؤدي استعمال آليات غير فعالة لمقاومتها إلى زيادة مناعتها.

هذه حال البلدان التي تعيش تحولات عميقة، لاسيما إذا كانت هذه التحولات نتيجة لانتهيار نظام سياسي بكامله وقيام نظام بديل. فالفراغ المؤسساتي المؤقت الذي تشهده هذه البلدان يسمح للفاستين بإعادة التمويع وبتجديد آليات عملهم وتحركهم، وتراهم في كل مكان يلهثون باحثين عن حلفاء جدد وعن مراكز قوى جديدة يضعون أيديهم في أيديها بحثا عن حماية جديدة تعوض لهم عن حمايتهم القديم.

ولذلك ينبغي على بناء النظام الجديد أن يتنبهوا جيدا إلى هذه المعطيات وأن يعرفوا إلى أين يوجهون جهودهم وكيف يوظفون الامكانيات المتاحة.

حضرات السادة والسيدات،

إن محاسبة الفاسدين الذي استفادوا من النظام السابق أمر حتمي، تميله الأخلاق والقانون والدين والشرائع السماوية جميعا، وهو مطلب مركزي من مطالب ثورة شباب تونس حين نادى: "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق".

هذا الشباب الذي انتفض على طغمة حاكمة كان يعتبرها عصابة لصوص، ثم جاءت تطورات ما بعد الثورة لتثبت أنها عصابة لصوص فعلا حين قضت المحكمة السويسرية العليا منذ نحو عام بأن الرئيس الأسبق وحاشيته كانوا يشكلون عصابة إجرامية. هذا الشباب يحق له أن يواصل الضغط علينا، نحن الذين جاءت بنا الثورة إلى مراكز القرار في الدولة، لنحقق مطلب المحاسبة بعيد عن الانتقاء والانتقام.

لكن مسؤوليتنا أكبر من ذلك.

فإذا نحن اقتصرنا على البحث عن استفادوا من النظام السابق لإحالتهم على المحاكم لتقرر وضعهم في السجون أو لتحد من حريتهم في التنقل أو لتسلط عليهم عقوبات مالية صارمة، فنكون قد قمنا بأقل من نصف المطلوب، لأننا سنكتشف بسرعة أن طبقة جديدة من المتمعشين والفاستين استطاعت أن تتسلق أسوار المنظومة الجديدة وأن تتسلل إلى مسامها لتعيد بناء منظومة فساد جديدة لا تتوانى عن رفع نفس الشعارات التي كان يرفعها شباب الثورة مع تزويقها بعبارات يعلمون أنها جوفاء فارغة كقواد أم موسى.

لذلك يحتم علينا الواجب أن ن فكر سوية في آليات لمنع عودة الفساد، الذي هو المدخل الطبيعي لعودة الفساد.

علينا أن نضع لبنات نظام مختلف جوهريا وجذريا عن النظام السابق. علينا أن نراجع تشريعاتنا وآليات عمل إدارتنا وهيئاتنا العمومية وأن نتفحص ما كان ينقصها.

كثيرون يتحدثون عن أدوات وتجهيزات ومكاتب وسيارات وأجهزة كمبيوتر...

كل هذا معقول ونلاحظه في أغلب الإدارات والمؤسسات العامة في بلادنا. لسنا بلدا غنيا ولا نملك كل الإمكانيات الضرورية لانجاز المحملة على كل واحد منا. لكننا نملك الإرادة والعزيمة، وعلينا أن نوجهها إلى حيث يجب.

حضرات السادة والسيدات،

نجد اليوم تشريعات تقرر أن تقارير دائرة المحاسبات لا تنشر إلى العموم إلا حين يأذن رئيس الجمهورية بذلك، ولهذا لم تكن لكم الإمكانية لقراءة هذه التقارير قبل الثورة. نجد اليوم تشريعات تنص على إحداث هيئات رقابة في عدد من الوزارات ومؤسسات الدولة، لكنها هيئات متناثرة محدودة الإمكانيات، وبعضها ملتصق بشكل كبير بالوزارة التي ينتمي إليها، بحيث لا يتجاوز دورها دور تفقدية عامة. ونجد أيضا تشريعات تنص على أن هيئات الرقابة لا تجري رقابتها إلا على ما يأذنها السيد الوزير بمراقبته، بحيث تخضع إلى توجيه كلي من السلطة التنفيذية. نجد أيضا تشريعات تغطي أغلب أشكال الفساد لكنها لا تمتد إلى بعض الأفعال الخطيرة مثل الإثراء غير المشروع، والذي تحث اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على تجريمه، في حين توجب الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد ذلك على جميع البلدان الموقعة عليها.

فكيف يمكن لهذه الهيئات أن تشتغل وكيف للمجتمع أن يجد مناعته أمام الفساد؟

نعتمد جازمين أنه آن الأوان لتدارك هذه الثغرات وتطوير تشريعاتنا ومنظوماتنا لإكسابها الفاعلية والنجاعة حتى يتسنى للشعب التونسي أن يحاسبها على عملها وعلى مدى نجاحها في تحقيق المرغوب.

إن إتمام إعداد الدستور أولوية وطنية كبرى، لكن مكافحة الفساد أولوية مستمرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف بجميع صوره ومشاربه أولوية مستمرة، ومكافحة التهريب والاحتيال أولوية مستمرة. لا ينبغي أن نغض أعيننا عن هذه المسائل بدعوى أن لدينا اليوم أولويات وطنية لا ينازع أحد في أهميتها. وفي الأثناء ينبغي على كافة هيئات الرقابة ومكافحة الفساد أن تقوم بعملها بجهد مضاعف لأنها ستحاسب أمام الشعب وأمام الله خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي حكم علينا أن نجتازها بسلام رغم جميع المطبات.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.